النشاط الرقابي لمجلس النواب (٢٠٠٠-٢٠٢٣)

سيمون معوض(*)

مقدمة

تُعدُّ الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة من أهم المهام التي يقوم بها عضو البرلمان، بالإضافة إلى مهمته الأساسية في اقتراح التشريعات والموافقة عليها، وتهدف الرقابة البرلمانية بشكل أساسي في كشف سوء استخدام السلطة ومنعها من الممارسة، أو التعسّف في استخدامها، والسلوك غير القانوني أو غير الدستوري الذي تقوم به الحكومة أو أحد وزرائها أو أحد الأجهزة العامة للدولة، وذلك بهدف حماية حقوق المواطنين وحرياتهم.

وتقوم هذه الرقابة على مساءلة الحكومة فيما يتعلق بكيفية استخدامها الأموال العمومية، والمساهمة في تحسين كفاءة العمليات التي تقوم بها الإدارات العامة، كما تهدف أيضاً إلى التأكُّد من تنفيذ السياسات العامة التي أعلنتها الحكومة من خلال بيانها الوزاري من جهة أولى، ومراقبة تحقيق الأهداف التي حددتها التشريعات من جهة ثانية. وأخيراً تهدف الرقابة البرلمانية إلى تحسين شفافية العمل الحكومي وتعزيز ثقة الناس في الحكومة.

خصّص النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني الباب الثالث منه للرقابة البرلمانية من خلال فصول ثلاثة: الأول يتعلق بالأسئلة (المواد من ١٢٤ الى ١٣٠)، والثاني بالاستجوابات (المواد من ١٣١ إلى ١٣٨)، والثالث بالتحقيق البرلماني (المواد من ١٤٣ إلى ١٤٣).

ولا بد من الإشارة إلى التعديل الجوهري الذي أُدخل على المادة ١٣٦ من هذا النظام، والذي أوجب عقد جلسة رقابية بعد كل ثلاث جلسات عمل على الأكثر، أي بعد كل ثلاث جلسات تشريع، وذلك سواء في العقود العادية أم الاستثنائية، وتخصص هذه الجلسة إما للأسئلة والاجوبة وإما للاستجوابات أو للمناقشة العامة وتكون مسبوقة ببيان من الحكومة(١).

(*) مدير عام/مستشار في مجلس النواب.

(١) المادة ١٣٦ من النظام الداخلي المعدلة في جلسة الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢١، =

نشير، قبل الغوص في تفاصيل النشاط الرقابي لمجلس النواب، إلى أنه لم يتم تطبيق المادة ١٣٦ من النظام الداخلي بشكل كامل وذلك لسبب جوهري وهو المدة الطويلة التي كانت فيها الحكومات مستقيلة أو مُعتبرة بحكم المستقيلة خاصةً منذ العام ٢٠٠٥ ولغاية يومنا هذا، ما جعل المجلس النيابي عاجزاً عن مساءلة الحكومة ومحاسبتها، لأن الهدف الأساسي من هذه الرقابة والمحاسبة هو الوصول إلى حجب الثقة عن الحكومة، في حين أنها مستقيلة أو مُعتبرة مستقيلة وفقاً لنص المادة (٦٩) من الدستور، وذلك إما باستقالة رئيسها، أو عند بدء ولاية رئيس الجمهورية أو بدء ولاية مجلس النواب، وبالتالي لا يستطيع المجلس النيابي عقد جلسات رقابية لمساءلتها.

فبعد انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود، وفي ظل الأزمات السياسية وتعذّر انتخاب رئيس للجمهورية، ظلت الحكومة بحُكم المستقيلة من تاريخ ٢٠٠٧/٩/٣ ولغاية ١١ تموز ٢٠٠٨ تاريخ صدور مرسوم تشكيل أول حكومة في عهد الرئيس ميشال سليمان (حكومة الرئيس فؤاد السنيورة)، اي عشرة أشهر وثمانية أيام.

أيضاً وبعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان بتاريخ ٢٥ أيار ٢٠١٤ ظلت الحكومة بحُكم المستقيلة لغاية تاريخ ٢٠١٦/١٢/١٨ تاريخ صدور مرسوم تشكيل أول حكومة في عهد الرئيس ميشال عون (حكومة الرئيس سعد الحريري)، اي سنتان وستة أشهر.

ونشير إلى أنه في السنوات الخمس الأخيرة، وبعد استقالة حكومة الرئيس سعد الحريري بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣٠ استمرت الحكومة في تصريف الأعمال لغاية ٢٠٢١/١/ ٢٠٢٠ (٨٢ يوماً) تاريخ صدور مرسوم تشكيل حكومة الرئيس حسان دياب، والتي استقالت بدورها بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٠ واستمر الشغور مدة ١٣ شهراً لحين تشكيل حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الحالية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٠، والتي اعتُبرت مستقيلة منذ بدء ولاية مجلس النواب الحالي أي من تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢١ ولغاية اليوم، أي مضى عليها أكثر من سنة وسبعة أشهر في تصريف الأعمال.

سنستعرض في هذه الدراسة الأسئلة والاستجوابات وطلبات تشكيل لجان التحقيق البرلمانية التي جرى تقديمها من قبل أعضاء مجلس النواب منذ بداية العام ٢٠٠٠ ولغاية نهاية العام ٢٠٢٣، وتحليل هذه الأسئلة وتوزيعها على السنوات، كما وتوزيعها بحسب مضمونها على فئات محددة، وسنعرض للجلسات الرقابية التي عقدها المجلس النيابي منذ العام ٢٠٠٠ ولغاية العام ٢٠٢٣.

أولاً- إحصاء لعدد الجلسات العامة ٢٠٠٠-٢٠٢٣

بالعودة إلى الإحصاءات لعدد الجلسات العامة الوارد في الجدول رقم (١) المُرفق بهذه الدراسة، نجد بأن المادة (١٣٦) من النظام الداخلي لم يتم تطبيقها بشكل صحيح، وتُظهر أعداد الجلسات العامة التي خُصصت للمناقشة العامة أو للأسئلة والاستجوابات هزالة عددها مقابل الجلسات التشريعية في المدة ما بين العامين ٢٠٠٠-٢٠٢٣، بحيث لم يتجاوز عدد جلسات المناقشة العامة التسع جلسات، وجلسات الأسئلة والاستجوابات ٢٢ جلسة، فيما بلغ عدد الجلسات التشريعية ١٦٢ جلسة.

= «بعد كل ثلاث جلسات عمل على الأكثر في العقود العادية والاستثنائية تخصص جلسة للأسئلة والاجوبة أو جلسة للاستجوابات أو للمناقشة العامة مسبوقة ببيان من الحكومة».

الجدول رقم (١) عدد الجلسات العامة وموضوعاتها

النوع	العدد
العدد الإجمالي للجلسات العامة	٣٠٩
الجلسات التشريعية	١٦٢
جلسات المناقشة العامة	٩
جلسات الأسئلة والاستجوابات	٢٢
جلسات مناقشة البيان الوزاري	١٧
الجلسات الانتخابية	٦٦
جلسات استقبال رؤساء	٩
جلسات مناقشة رسائل رؤساء الجمهورية	٨
جلسات مختلفة	١٦

ثانياً- ضعف الدور الرقابي

يعود ضعف عدد جلسات المساءلة والمحاسبة إلى عدة عوامل منها:

١ – دور النظام السياسي الطائفي والممارسة السياسية الذي أدّى إلى تقييد دور المجلس النيابي في وظيفته الرقابية.

٢ – الأوقات الطويلة التي كانت فيها الحكومات مستقيلة أو بحكم المستقيلة، والتي يتعذر معها عقد جلسات مساءلة.

٣ – طبيعة تشكيل الحكومات التوافقية، التي تتكوّن من مختلف الكتل البرلمانية ما يحدّ من المساءلة والمحاسبة، ويُضعف بالتالي يُضعف الدور الرقابي للمجلس النيابي.

٤ – عدم المتابعة الجدّية لأعضاء المجلس النيابي للأسئلة والاستجوابات المقدمة منهم.

٥ – المعلومات المحدودة عند النواب، خصوصاً الجدد منهم، عن الإجراءات الرقابية وضُعف الثقافة البرلمانية.

٦ – عدم انتظام جلسات المساءلة والمحاسبة.

٧ – عدم تفعيل أدوات الرقابة المنصوص عليها في النظام الداخلي.

٨ – لامبالاة الحكومات لدور المجلس النيابي الرقابي، والذي ينعكس في تجاهل الحكومة للأسئلة المقدمة من النواب وعدم الجواب عليها في غالبية الأحيان، كما وعدم الإجابة على الاسئلة الشفهية التي تُطرح خلال انعقاد الجلسات العامة.

٩ – غياب نظام خاص يحدد آلية عمل لجان التحقيق البرلماني.

بالمقابل، فإن المجلس النيابي الذي لم يقُم بدوره الرقابي بالشكل السليم، قام بتغطية تقصير الحكومات المتعاقبة ولم يقُم بمحاسبتها على عدم تطبيقها للقوانين التي أقرّها البرلمان. والدليل الأبرز على هذا الموضوع، هو قانون تنظيم قطاع الكهرباء، الرقم ٤٦٢ تاريخ ٢/٩/ ٢٠٠٢ والمنشور في العدد ٥٠ من الجريدة الرسمية تاريخ ٢٠٠٢/٩/٥، والذي نصّ على إنشاء الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء في المادة السابعة منه.

وبسبب تلكؤ الحكومة عن تعيين أعضاء هذه الهيئة، قام المجلس النيابي بتعديل نص المادة (٧) من هذا القانون بحيث سمح بمَنح أذونات وتراخيص الانتاج إلى مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الطاقة والمياه بدلاً من الهيئة، وذلك بموجب أربعة قوانين متعاقبة. وكانت المبادرة في تقديم هذه القوانين الأربعة مناصفةً بين الحكومة والنواب، فقدمت الحكومة مشروعين اثنين، (أُحيلا إلى المجلس النيابي بموجب المرسومين رقم ١٦٧٥٨ لسنة ٢٠٠٦، والرقم ٤٥٣٦ لسنة ٢٠١٩)، وتقدم النواب باقتراحين اثنين، بصفة المعجل المكرر، (الأول قدمه النائب روبير فاضل في العام ٢٠١٤، والثاني قدمه النواب: آلان عون، ياسين جابر

وعمّار حوري في العام ٢٠١٥)[٢].

ثالثاً- جردة الأسئلة والاستجوابات

في جردة للأسئلة والاستجوابات المقدمة منذ بداية العام ٢٠٠٠ ولغاية نهاية العام ٢٠٢٣ نجد الآتي[٣]:

- عدد الأسئلة المقدمة: ٦٨١ سؤالاً
- عدد الاستجوابات المقدمة: ٨١ استجواب
- النسبة الأعلى لتقديم الاسئلة: سنة ٢٠٢٣ (٧٦ سؤال)
- النسبة الأعلى لتقديم الاستجوابات : سنة ٢٠١٢ (١٦ استجواب)
- النسبة الأدنى لتقديم الاسئلة: سنة ٢٠١٣ (٣ أسئلة)
- لم يتم تقديم أي سؤال في العام ٢٠٠٧
- لم يتم تقديم أي استجواب خلال الاعوام: ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ -٢٠١٣ - ٢٠١٨

وبالنسبة إلى مضمون هذه الأسئلة والاستجوابات وتوزيعها على مواضيع محددة نجد بأن:

- النسبة الأعلى لتقديم الاسئلة في مواضيع: السياسة والأمن (١٢٧ سؤال)
- النسبة الأدنى لتقديم الاسئلة في مواضيع: الادارة والموظفين (٣٣ سؤال)، والهاتف العادي والخليوي (٣٣ سؤال).
- النسبة الأعلى لتقديم الاستجوابات في مواضيع: السياسة والامن (٢٧ استجواب)
- النسبة الأدنى لتقديم الاستجوابات في مواضيع: الأشغال والتعهدات (استجواب واحد) والمواضيع المختلفة (استجواب واحد)

كما يُظهر الجدول رقم (٣) المجموع العام للأسئلة والاستجوابات (٢٠٠٠- ٢٠٢٣)

---

(٢) المادة السابعة من قانون تنظيم قطاع الكهرباء رقم ٢٠٠٢/٤٦٢: إنشاء الهيئة
«تنشأ بموجب هذا القانون هيئة تسمى «هيئة تنظيم قطاع الكهرباء» تتولى تنظيم ورقابة شؤون الكهرباء وفقاً لأحكام هذا القانون وتتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال الفني والإداري والمالي ويكون مركزها في مدينة بيروت. لا تخضع الهيئة لأحكام المرسوم رقم ٤٥١٧ تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣(النظام العام للمؤسسات العامة)».
أُضيف نص جديد الى المادة ٧، بموجبالمادة الاولى من القانون رقم ٧٧٥ تاريخ ٢٠٠٦/١١/١١وهو:
«بصورة مؤقتة، ولمدة سنة واحدة، ولحين تعيين أعضاء الهيئة واضطلاعها بمهامها، تمنح أذونات وتراخيص الانتاج بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الطاقة والمياه».
وجرى تعديل نص المادة السابعة بموجب المادة الوحيدة من القانون رقم ٢٨٨ تاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ على الشكل الآتي:
«مادة وحيدة:
تضاف إلى المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢ (تنظيم قطاع الكهرباء) الفقرة الآتية:
بصورة مؤقتة، ولمدة سنتين، ولحين تعيين أعضاء الهيئة واضطلاعها بمهامها، تمنح أذونات وتراخيص الإنتاج بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزيري الطاقة والمياه والمالية.»
وفي العام ٢٠١٥ صدر القانون المعجل رقم ٥٤ تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤ الذي مدّد العمل بأحكام القانون رقم ٢٠١٤/٢٨٨ على الشكل الآتي:
«مادة وحيدة:
يمدد العمل بأحكام القانون رقم ٢٨٨ تاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ لمدة سنتين إضافيتين اعتباراً من تاريخ انتهاء مدة القانون المذكور».
وبتاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ صدر القانون المعجل رقم ١٢٩، والذي نص في مادته الأولى على إعادة العمل بأحكام القانون رقم ٢٠١٤/٢٨٨ على الشكل الآتي:
«المادة الأولى:
يُعاد العمل بأحكام القانون رقم ٢٠١٤/٢٨٨ تاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ لمدة ثلاث سنوات إضافية تبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون».

(٣) مراجعة الجدول رقم (٢) إحصاء بعدد الأسئلة والاستجوابات المقدمة خلال الأعوام ٢٠٠٠- ٢٠٢٣

بحسب توزيعها على الفئات المحددة، وهي تشمل المواضيع السياسية والقضائية والأمنية والتربوية والمالية والاقتصادية والصحية والبيئية، إضافةً إلى أسئلة واستجوابات تتعلق بالمشاريع والأشغال والتعهدات التي قامت الحكومة بتنفيذها، والهاتف (العادي والخليوي) والطاقة (النفط، الكهرباء، المياه)[٤].

رابعاً- تحليل مضمون الأسئلة والاستجوابات ٢٠٠٠- ٢٠٢٣

جرى توزيع الاسئلة والاستجوابات المقدمة من أعضاء المجلس النيابي خلال المدة ما بين العام ٢٠٠٠ ولغاية نهاية العام ٢٠٢٣ بحسب المواضيع الآتية[٥]:

١ - **القانون والقضاء،** تضمّنت هذه الفئة الأسئلة والاستجوابات جميعها المتعلقة بالشؤون القضائية، وتدخُّل السلطة السياسية بعمل القضاء، والاعتداءات على الحقوق، والتأخير في المحاكمات، وغيرها من المسائل. وبلغ عدد الأسئلة في هذه الفئة ٦٠ سؤالاً و ١٣ استجواباً.

٢ - **السياسة والامن،** شملت هذه الفئة المواضيع المتعلقة بسياسة الحكومة جميعها في مختلف المجالات، والتجاوزات الأمنية في بعض المناطق، وانفجار مرفأ بيروت، وملفات أخرى تتعلق بالمهجرين، والتهريب عبر المعابر غير الشرعية وغيرها من المواضيع. وبلغ عدد الأسئلة في هذه الفئة ١٢٧ سؤالاً و ٢٧ استجواباً.

٣ - **المال والاقتصاد والمصارف،** تركزت الأسئلة والاستجوابات في هذه الفئة على المواضيع المالية مثل «الهندسات المالية» التي قام بها مصرف لبنان، ومواضيع تتعلق بالموازنة العامة وقطع الحساب، والتحويلات المالية إلى الطلاب في الخارج، ومشكلة ودائع المواطنين في المصارف، بالإضافة إلى مسائل تتعلق بالفساد المالي في بعض الإدارات والمؤسسات العامة، بالإضافة إلى المواضيع الاقتصادية المختلفة. وبلغ عدد الأسئلة في هذه الفئة ١٢٠ سؤالاً و ٩ استجوابات.

٤ - **التربية والثقافة،** تمحورت الأسئلة والاستجوابات لهذه الفئة على المواضيع التربوية المختلفة، ابتداءً بالمدرسة الافتراضية والتدريس عن بُعد، وموضوع الشهادات المُباعة، والتعاقد مع المدرّسين، وصيانة المباني المدرسية، والهبات المالية المُسلّمة إلى المدارس، وغير ذلك من المواضيع التربوية. وبلغ عدد الأسئلة في هذه الفئة ٣٥ سؤالاً و استجوابين اثنين.

٥ - **المشاريع والأشغال والتعهدات،** تطرّقت غالبية الأسئلة إلى المشاريع التي يقوم بتنفيذها مجلس الإنماء والإعمار، والمشاكل التي تعترض التنفيذ، ودفاتر الشروط للتلزيمات سواء للطرق أم للأوتوستّرادات، واستثمار المرافق في المطار، إضافةً إلى عدة مواضيع تتعلق بالتلزيمات والتعهدات التي تقوم الحكومة بتنفيذها. وبلغ عدد الأسئلة في هذه الفئة ٤٦ سؤالاً و استجواباً واحداً.

٦ - **الهاتف العادي والخليوي،** شملت الأسئلة والاستجوابات في هذا المجال عدة مواضيع منها: تخفيض كلفة التخابر الخليوي في لبنان، الهيئة المنظمة للاتصالات، الانفاق على قطاع الخلوي بهامش كبير، مخالفة وزراء الاتصالات المتعاقبين لعقود إدارة و تشغيل

(٤) مراجعة الجدول رقم (٣) المجموع العام للأسئلة والاستجوابات (٢٠٠٠- ٢٠٢٣) بحسب الفئات المحددة
(٥) مراجعة الجدول رقم (٥) توزيع الأسئلة والاستجوابات على الفئات بحسب السنوات ٢٠٠٠- ٢٠٢٣

شبكتي الخلوي مع المشغّلين، ومسألة شراء مبنى خاص لشركة (تاتش)، وجباية مستحقات الهاتف الخليوي بالدولار الأميركي، وغير ذلك من المخالفات في قطاع الاتصالات. وبلغ عدد الأسئلة في هذه الفئة ٣٣ سؤالاً وعشر استجوابات.

٧ – **الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة،** تركّزت الأسئلة والاستجوابات النيابية في هذه الفئة على عدة مواضيع منها: التطبيق الجزئي للبطاقة الصحية للمعوّقين، ومشاكل الاستشفاء، والتفتيش على المؤسسات الصيدلانية، وأسعار الدواء، والإعلانات المتعلقة بالأعشاب الطبية، والتأخُّر في تسديد مستحقات المستشفيات، والاستنسابية في توزيع المساعدات والهبات الطبية على المستشفيات، وغيرها من المشاكل الصحية والاستشفائية. وبلغ عدد الأسئلة في هذه الفئة ٧٦ سؤالاً وستة استجوابات.

٨ – **الطاقة (النفط، الكهرباء، المياه)،** شملت الأسئلة والاستجوابات في هذه الفئة مواضيع متعددة تتعلق بتنفيذ السدود المائية والمشاكل التي تعترضها، وعدم تنفيذ محطات توليد الطاقة الكهربائية، وامتياز كهرباء زحلة، ومحطات تكرير المياه المبتذلة، وأزمة تقنين الكهرباء في كافة المناطق، وعدم تنفيذ خطة الكهرباء، ومصير عائدات البترول المحققة والمخالفات المرتكبة في هذا القطاع، وتشغيل معامل الكهرباء. وبلغ عدد الأسئلة في هذه الفئة ٦٠ سؤالاً وثمانية استجوابات.

٩ – **الإدارات العامة والموظفين،** تضمنّت هذه الفئة الأسئلة والاستجوابات المتعلقة بالفساد الإداري، والتدخل السياسي في الإدارة العامة، ومعاناة المواطنين مع الإدارات العامة خاصةً في دوائر الميكانيك، ومواضيع تتعلق بالاستشاريين العاملين في الادارات العامة من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومشكلة متخرجي المعهد الفني التربوي، وموضوع التوظيف السياسي والعشوائي لأكثر من خمسة آلاف شخص بالرغم من إقرار عدة قوانين تمنع التوظيف في الادارات العامة خاصةً قبل فترة الانتخابات، بالإضافة إلى عدم الأخذ بنتائج المباريات التي أجراها مجلس الخدمة المدنية لصالح عدة إدارات. وبلغ عدد الأسئلة في هذه الفئة ٣٣ سؤالاً واستجوابين اثنين.

١٠ – **عدم تطبيق القوانين،** ابتداءً من العام ٢٠١٠ بدأ النواب بتقديم الأسئلة والاستجوابات المتعلقة بعدم تطبيق القوانين التي أقرّها المجلس النيابي، ابتداءً بعدم تنفيذ قانون إدارة قطاع الطيران المدني وإنشاء الهيئة العامة للطيران، وقانون تنظيم قطاع الكهرباء وإنشاء الهيئة الناظمة لهذا القطاع، وقانون الاتصالات، وقانون السير الجديد، وقانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، وقانون المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، وقانون الحق في الوصول إلى المعلومات، وقانون الحد من التدخين، والإثراء غير المشروع، وقانون سلامة الغذاء، وغيرها من النصوص القانونية غير المطبّقة. وبلغ عدد الأسئلة في هذه الفئة ٤٣ سؤالاً واستجوابين اثنين.

١١ – **المواضيع المختلفة،** وشملت عدة مسائل لا تدخل بطبيعتها في الفئات المذكورة أعلاه، ومنها الأسئلة الموجّهة إلى الحكومة حول حق الأشخاص من أصحاب الاحتياجات الخاصة في العمل، وامتناع الحكومة عن توقيع بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، وموضوع عدم صيانة طائرات (سيكورسكي) لإطفاء الحرائق، وعدم قدرة المديرية العامة للأمن العام على إنجاز طلبات جوازات السفر، وأجهزة الكمبيوتر المقدمة كهبة إلى الدولة اللبنانية، وتلزيم ألعاب الميسر في كازينو لبنان، وحادثة شاطئ صيدا، وغيرها من

المواضيع. وبلغ عدد الأسئلة في هذه الفئة ٤٨ سؤالاً واستجواباً واحداً.

وبالنسبة إلى توزيع أعداد الأسئلة السنوي فنجده في الجدول رقم (٤) الملحق بهذه الدراسة.

خامساً- لجان التحقيق البرلمانية

تحكم موضوع التحقيق البرلماني المواد من ١٣٩ إلى ١٤٣ من النظام الداخلي لمجلس النواب،

لم ينص الدستور اللبناني صراحةً على صلاحية مجلس النواب في إجراء تحقيق برلماني، إلا أن النظام الداخلي للمجلس تطرّق إلى هذا الأمر في الفصل الثالث منه تحت عنوان: التحقيق البرلماني على النحو الآتي:

«لمجلس النواب في هيئته العامة أن يقرر إجراء تحقيق برلماني في موضوع معين بناءً على اقتراح مقدم إليه للمناقشة أو في معرض سؤال أو استجواب في موضوع معين أو مشروع يطرح عليه»[٦].

«تجري اللجنة تحقيقها وترفع تقريراً بنتيجة أعمالها إلى رئيس المجلس الذي يطرحه على المجلس للبت في الموضوع»[٧].

«للجنة التحقيق أن تطلع على جميع الأوراق في مختلف دوائر الدولة وأن تطلب تبليغها نسخاً عنها وأن تستمع الإفادات وتطلب جميع الإيضاحات التي ترى أنها تفيد التحقيق[٨]».

يحق للجان أن تعين لجنة فرعية من أعضائها لاستقصاء الحقائق في قضية معينة. وفي حال امتناع الإدارة المختصة عن توفير المعلومات المطلوبة إلى اللجنة الفرعية ترفع هذه الأخيرة تقريراً بالأمر إلى اللجنة التي انتدبتها، التي تقوم بدورها بطلب تعيين لجنة تحقيق برلمانية من الهيئة العامة[٩].

يمكن للمجلس أن يولي لجان التحقيق البرلمانية سلطات هيئات التحقيق القضائية على أن يصدر القرار في جلسة للهيئة العامة.

يتم التحقيق وتمارس اللجنة صلاحياتها وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٢/١١ تاريخ ٢٥ أيلول١٩٧٢ .[١٠]

وجاء القانون رقم ٧٢/١١ بتخويل لجان التحقيق البرلمانية بعض سلطات قضاة التحقيق، والذي فصّل في مواده السبعة، الأصول المتبعة أمام لجنة التحقيق البرلماني[١١].

---

(٦) المادة ١٣٩ من النظام الداخلي اللبناني

(٧) المادة ١٤٠ من النظام الداخلي اللبناني

(٨) المادة ١٤١ من النظام الداخلي اللبناني

(٩) المادة ١٤٢ من النظام الداخلي اللبناني

(١٠) المادة ١٤٣ من النظام الداخلي اللبناني

(١١) القانون رقم ٧٢/١١ تاريخ ١٩٧٢/٩/٢٥ (تخويل لجان التحقيق البرلمانية بعض سلطات قضاة التحقيق):

«**المادة الأولى:** تمنح لجنة التحقيق النيابية المنتخبة، وفقاً لأحكام المادة ٩٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب صلاحيات قضاة التحقيق باستثناء إصدار مذكرات التوقيف والاستنابات القضائية وقرارات الظن أو الاتهام أو منع المحاكمة.

تطبق اللجنة في انتخاب رئيسها ومقررها وأصول العمل فيها نصوص النظام الداخلي للمجلس النيابي المتعلقة باللجان البرلمانية.

المادة ٢: كل من دعي لشهادة أمام لجنة التحقيق البرلمانية المنصوص عنها في المادة الأولى من هذا القانون، عليه الحضور وأداء الشهادة بعد حلف اليمين.

تطبق بحق الشهود الذين يدعون أمام لجنة التحقيق البرلمانية المذكورة النصوص القانونية لجهة التخلف عن الحضور أو تقديم العذر الكاذب أو شهادة الزور أو كتم المعلومات وغير ذلك من الأفعال التي تقع تحت طائلة قانون العقوبات.

المادة ٣: تتحرك دعوى الحق العام بحق الشهود المشار اليهم في المادة السابقة بناء على طلب من رئيس لجنة التحقيق =

في الحقبة ما بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٢٣ لم يتم تشكيل سوى لجنة تحقيق برلمانية واحدة، وهي المتعلقة بالرواسب النفطية، وتمّت الموافقة على تشكيل هذه اللجنة بموجب قرار الهيئة العامة للمجلس النيابي في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦، وكانت الجلسة سرية.

ترأس دولة نائب رئيس مجلس النواب الأستاذ إيلي الفرزلي لجنة التحقيق هذه، وكانت العضوية فيها للنائبين محمد الصفدي وياسين جابر. وأقسم أعضاء اللجنة اليمين المنصوص عليها في القانون رقم ٩٠/١٣ في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١/١٩. وفي جلسة ٢٠٠٤/١١/٩ انتخب المجلس النائبين ميشال المرّ رئيساً للجنة التحقيق، والنائب عباس هاشم عضواً وذلك خلفاً للنائبين إيلي الفرزلي وياسين جابر اللذين انتقلا إلى الحكومة.

كما جرى استبدال النائب عباس هاشم بالنائب عبد اللطيف الزين في جلسة ٢٠٠٤/٤/٢٦، وأقسم أعضاء اللجنة الجدد اليمين المنصوص عليها في القانون رقم ٩٠/١٣ في الجلسة نفسها.

قدمت اللجنة تقريرها إلى الهيئة العامة للمجلس النيابي في جلسة ٢٠٠٥/٧/١٨، والخلاصة التي انتهى إليها التقرير هي: «... لذلك، وبناء على كل ما تقدم، ترى لجنة التحقيق النيابية مجتمعة وسنداً للمادة ٣٣ (ب –ج) من القانون رقم ١٣ المتعلق بأصول المحاكمة أمام المجلس الأعلى، أن الأفعال المنسوب قيام الوزير السابق شاهي برصوميان بها غير ثابتة الثبوت الكافي وبالتالي لا يوجد أي مبرر قانوني لاتهامه أو ملاحقته.»

وأرجأت الهيئة العامة قرار البت في هذا التقرير إلى جلسة لاحقة. ثم تُلي قرار لجنة التحقيق البرلمانية للمرة الثانية في جلسة الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٦، وكانت نتيجة التصويت السرّي للمجلس على تقرير لجنة التحقيق البرلمانية كما يأتي:

«٥٦ – ضد الاتهام، ١٠ مع الاتهام، ٢٧ ورقة بيضاء، وورقة واحدة اعتُبرت ملغاة».

ومن مراجعة تفصيل طلبات لجان التحقيق البرلمانية نجدها توزعت على عدة محاور منها ملف الكهرباء، والتجاوز الحكومي في الانفاق المالي وفي إدارة المالية العامة، والتحقيق في حسابات الدولة المالية، والمخالفات المرتكبة في قطاع الاتصالات، ومعالجة النفايات الصلبة، والهاتف الخليوي، ومسألة التوظيف في القطاع العام المخالف للقانون، وموضوع عدم صيانة طائرات إطفاء الحرائق، والتحويلات المالية إلى الخارج، والفيول المغشوش، وموضوع الدعم الذي قامت به الحكومة لعدد من السلع والمُنتجات، والتهريب عبر الحدود، والتجاوزات المالية المرتكبة من قبل حاكم مصرف لبنان، وموضوع التلزيم بالتراضي لإنشاء مبنى جديد في مطار رفيق الحريري الدولي، وموضوع مسبح إميل لحود الأولمبي في منطقة النقاش، وأخيراً في موضوع التحقيقات والدعاوى في انفجار مرفأ بيروت[١٢].

= البرلمانية يقدم بواسطة وزارة العدل مرفقا بالوثائق المثبتة.

المادة ٤: يقسم اعضاء لجنة التحقيق البرلمانية قبل مباشرتهم اعمالهم امام هيئة مكتب المجلس اليمين التالي نصها: «أقسم بالله العظيم ان اقوم بمهمتي بأمانة وتجرد واخلاص».

المادة ٥: لا تعتبر جلسات لجنة التحقيق البرلمانية قانونية إلا بحضور الأكثرية من مجموع أعضائها.

المادة ٦: بعد أن تنهي اللجنة تحقيقاتها، تضع تقريراً وتقدمه للمجلس وفقاً للمادة ٩٢ من النظام الداخلي.

المادة ٧: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية».

(١٢) مراجعة الجدول رقم (٤) المتعلق بطلبات تشكيل لجان تحقيق برلمانية.

وبتاريخ ٥ آب ٢٠٢٠ توجه النائب فؤاد مخزومي بكتاب إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري للمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية تستعين بخبرات لجنة تحقيق دولية لكشف المتورطين بكارثة انفجار مرفأ بيروت.

إشارة أخيرة إلى أنه في العام ٢٠٢١، وبعد توقيع عريضة نيابية (من ٢٨ نائباً) تتضمن المطالبة بمحاكمة النواب الثلاثة، الذين طلب المحقق العدلي رفع الحصانة عنهم، أن تتم محاكمتهم أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء بدلاً من القضاء العدلي على اعتبار أن الجرائم المشتبهين بشأنها، حدثت عندما كانوا وزراء، لذلك دعا رئيس المجلس النيابي إلى عقد جلسة عامة لبحث هذا الموضوع بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٩ إلا أن هذه الجلسة لم يتم عقدها لعدم اكتمال نصابها القانوني.

الجدول رقم (٢) إحصاء بعدد الأسئلة والاستجوابات المقدمة خلال الأعوام ٢٠٠٠– ٢٠٢٣

العام	الأسئلة	الاستجوابات
٢٠٠٠	٤٥	٥
٢٠٠١	٥٠	١٠
٢٠٠٢	٣٨	١٠
٢٠٠٣	١٩	٦
٢٠٠٤	١٧	٢
٢٠٠٥	٣٧	١
٢٠٠٦	٣١	١
٢٠٠٧	-	-
٢٠٠٨	٩	-
٢٠٠٩	٥	١
٢٠١٠	٢٨	١
٢٠١١	٢٧	٦
٢٠١٢	٣٨	١٦
٢٠١٣	٣	-
٢٠١٤	٦	١
٢٠١٥	١٢	٦
٢٠١٦	٧	٣
٢٠١٧	٢٣	٢
٢٠١٨	١٩	-
٢٠١٩	٦٣	٤
٢٠٢٠	٤٦	٣
٢٠٢١	١٦	١
٢٠٢٢	٦٦	١
٢٠٢٣	٧٦	١
المجموع	٦٨١	٨١

الجدول رقم (٣) المجموع العام للأسئلة والاستجوابات (٢٠٠٠- ٢٠٢٣) بحسب الفئات

الفئة	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٦٠	١٣
السياسة والامن	١٢٧	٢٧
المال والاقتصاد والمصارف	١٢٠	٩
التربية والثقافة	٣٥	٢
المشاريع والأشغال والتعهدات	٤٦	١
الهاتف العادي والخليوي	٣٣	١٠
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	٧٦	٦
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	٦٠	٨
الموظفون- إدارة	٣٣	٢
عدم تطبيق قوانين	٤٣	٢
مواضيع مختلفة	٤٨	١
المجموع	٦٨١	٨١

الجدول رقم (٤) المتعلق بطلبات تشكيل لجان تحقيق برلمانية

العدد	موضوع لجنة التحقيق	تاريخ تقديم الطلب	النواب مقدمو الطلب
١	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في ملف الكهرباء	٢٠١٢/٤/٢٣	سامر سعادة
٢	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في موضوع استئجار البواخر لاستجرار الكهرباء، وحول مشروع تلزيم «مقدمي الخدمات»	٢٠١٢/٤/٢٦	جورج عدوان
٣	طلب تأليف لجنة تحقيق برلمانية بموضوع التجاوزات التي شابت الانفاق العام منذ مطلع تسعينات القرن الماضي	٢٠١٢/٤/٢٨	ابراهيم كنعان ياسين جابر علي فياض
٤	طلب انشاء لجنة تحقيق برلمانية تتولى التحقيق في حسابات الدولة العامة خلال الفترة الممتدة من تاريخ انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل ولغاية ٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠١٢/٥/١٠	جمال الجراح
٥	طلب انشاء لجنة تحقيق برلمانية تتولى التحقيق في المخالفات التي ارتُكبت وما زالت ترتكب في قطاع الاتصالات	٢٠١٢/٥/١٧	غازي يوسف

٦	طلب تأليف لجنة تحقيق برلمانية بموضوع كنس النفايات الصلبة وجمعها وطمرها ومعالجتها	٢٠١٢/٥/٢٤	حكمت ديب زياد أسود
٧	طلب تأليف لجنة تحقيق برلمانية بموضوع الهاتف الخلوي	٢٠١٢/٥/٢٤	حكمت ديب زياد أسود
٨	تأليف لجنة تحقيق برلمانية بموضوع بواخر الكهرباء المستأجرة منذ ٢٠١٣ وتلك المنوي استئجارها عام ٢٠١٧	٢٠١٧/٤/٢٧	بيار الجميل
٩	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بموضوع التوظيف في القطاع العام المخالف للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٠١٧/٤٦	٢٠١٩/٣/٦	بيار الجميل
١٠	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول مناقشة موضوع التجاوزات الدستورية والقانونية الجسيمة في إدارة المالية العامة للدولة تمهيداً لإجراء تحقيق برلماني	٢٠١٩/٣/١١	جميل السيّد
١١	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول مناقشة التجاوزات الدستورية والقانونية والمالية المرتكبة من قبل الشركات المشغّلة لقطاع الخليوي إضافةً إلى تجاوزات وزراء الاتصالات المتعاقبين وهيئة الاشراف من قبل المالكين وكل من يتحمل المسؤولية تمهيداً لإقرار تحقيق برلماني.	٢٠١٩/٩/١٨	زياد الحواط- بولا يعقوبيان حكمت ديب - شامل روكز عماد واكيم- أنور الخليل نقولا نحاس - آلان عون ميشال ضاهر- جميل السيد - حسين الحاج حسن
١٢	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول موضوع عدم صيانة طائرات إطفاء الحرائق.	٢٠١٩/١٠/١٦	بيار الجميل
١٣	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول موضوع التحويلات المالية إلى خارج لبنان.	٢٠١٩/١٠/٣٠	الياس حنكش
١٤	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول موضوع فضيحة الفيول المغشوش والهدر في قطاع الكهرباء.	٢٠٢٠/٥/١٣	بولا يعقوبيان- ابراهيم عازار - فؤاد مخزومي- جورج عطاالله - عدنان طرابلسي- نعمة افرام - عناية عز الدين- سامي الجميل - جهاد الصمد- بلال عبدالله

١٥	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول دعم الدولة اللبنانية مادياً لعدد من المنتجات والبضائع بغية تخفيف عبء تكلفتها على المستهلك في لبنان، حيث أن هذا الدعم يكلف الخزينة وبالتالي المكلف اللبناني أموالاً باهظة، ويزيد من التهريب عبر المعابر غير الشرعية مما يحرم المواطن اللبناني من الاستفادة من الدعم	٢٠٢٠/٥/٢٢	فؤاد مخزومي
١٥	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية ذات صلاحيات قضائية بعد انفجار مرفأ بيروت	٢٠٢٠/٨/٩	جميل السيّد
١٦	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول ما أدلى به رئيس إدارة المناقصات الدكتور جان العليّة في الاعلام يوم الأربعاء الواقع فيه ٢٠٢٠/١١/١٨ والمتعلق بموضوع المناقصات المتعلقة باستئجار بواخر توليد الطاقة الكهربائية	٢٠٢٠/١٢/١٠	هادي أبو الحسن - بلال عبدالله
١٧	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول قيام مصرف لبنان بعمليات غسل أموال واختلاس	٢٠٢١/١/٢٠	فؤاد مخزومي
١٨	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في موضوع التهريب عبر الحدود اللبنانية والمنافذ البرية والجوية والبحرية، لا سيما حادثة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى المملكة العربية السعودية التي ضُبطت بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٣	٢٠٢١/٥/٤	جورج عقيص- أنيس نصار - بيار بو عاصي- زياد الحواط - جوزف اسحق- عماد واكيم - وهبي قاطيشة
١٩	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في موضوع الجرائم التي ارتكبها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وتمنّع القضاء اللبناني عن الادعاء عليه رغم الدعاوى المرفوعة بحقه في أكثر من دولة أجنبية وبموضوع التحويلات المالية إلى خارج لبنان	٢٠٢٢/١٢/٧	جبران باسيل- فريد البستاني - سليم عون- سامر التوم - سيزار أبي خليل- شربل مارون - إدكار طرابلسي- جيمي جبور - نقولا صحناوي- ندى البستاني غسان عطالله- جورج عطالله
٢٠	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بموضوع تلزيم إنشاء مبنى بالتراضي في مطار رفيق الحريري الدولي	٢٠٢٣/٣/٢٨	فيصل الصايغ
٢١	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بموضوع مسبح الرئيس إميل لحود الأولمبي في النقاش	٢٠٢٣/٥/١٥	الياس حنكش- رازي الحاج - سيمون أبي رميا- رائد برّو - وضّاح الصادق- بيار بو عاصي
٢٢	طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بموضوع ممارسات حاكم مصرف لبنان الغير قانونية	٢٠٢٣/٨/٢٣	ابراهيم منيمنة - ياسين ياسين - فراس حمدان

الجدول رقم (٥) توزيع الأسئلة والاستجوابات على الفئات بحسب السنوات ٢٠٠٠- ٢٠٢٣

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠٠٠

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٤	١
السياسة والامن	٥	١
المال والاقتصاد والمصارف	١٢	-
التربية والثقافة	٥	١
المشاريع والأشغال والتعهدات	٣	-
الهاتف العادي والخليوي	١	١
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	٣	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	٦	١
الموظفون- إدارة	١	-
مواضيع مختلفة	٥	-
المجموع	٤٥	٥

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠٠١

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	١	-
السياسة والامن	١٧	٦
المال والاقتصاد والمصارف	٥	١
التربية والثقافة	٤	١
المشاريع والأشغال والتعهدات	٣	-
الهاتف العادي والخليوي	٤	١
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	٢	١
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	١	-
الموظفون- إدارة	٢	-
مواضيع مختلفة	١١	-
المجموع	٥٠	١٠

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠٠٢

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٥	٢
السياسة والامن	٧	٢
المال والاقتصاد والمصارف	٨	٤
التربية والثقافة	٢	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	٣	-
الهاتف العادي والخليوي	١	١
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	٣	١
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	٣	-
الموظفون- إدارة	-	-
مواضيع مختلفة	٦	-
المجموع	٣٨	١٠

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠٠٣

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٢	-
السياسة والامن	٢	٢
المال والاقتصاد والمصارف	٢	١
التربية والثقافة	٢	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	٤	-
الهاتف العادي والخليوي	-	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	٣	٣
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	-	-
الموظفون- إدارة	-	-
مواضيع مختلفة	٤	-
المجموع	١٩	٦

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠٠٤

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٣	-
السياسة والامن	١	-
المال والاقتصاد والمصارف	٢	١
التربية والثقافة	-	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	١	-
الهاتف العادي والخليوي	٢	١
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	-	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	٣	-
الموظفون- إدارة	-	-
مواضيع مختلفة	٥	-
المجموع	١٧	٢

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠٠٥

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٣	-
السياسة والامن	٨	-
المال والاقتصاد والمصارف	٢	-
التربية والثقافة	١	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	٤	-
الهاتف العادي والخليوي	١	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	١٥	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	١	-
الموظفون- إدارة	١	١
مواضيع مختلفة	١	-
المجموع	٣٧	١

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠٠٦

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٢	١
السياسة والامن	٩	-
المال والاقتصاد والمصارف	٢	-
التربية والثقافة	-	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	٤	-
الهاتف العادي والخليوي	١	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	١٠	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	١	-
الموظفون- إدارة	١	-
مواضيع مختلفة	١	-
المجموع	٣١	١

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠٠٧

* لم يتم تقديم أي سؤال أو استجواب في العام ٢٠٠٧

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠٠٨

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٢	-
السياسة والامن	-	-
المال والاقتصاد والمصارف	١	-
التربية والثقافة	-	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	-	-
الهاتف العادي والخليوي	-	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	٤	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	١	-
الموظفون- إدارة	١	-
مواضيع مختلفة	-	-
المجموع	٩	-

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠٠٩

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	١	-
السياسة والامن	١	-
المال والاقتصاد والمصارف	-	-
التربية والثقافة	-	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	-	-
الهاتف العادي والخليوي	-	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	-	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	٢	١
الموظفون- إدارة	١	-
مواضيع مختلفة	-	-
المجموع	٥	١

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠١٠

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	١	-
السياسة والامن	٥	-
المال والاقتصاد والمصارف والجمارك	٥	١
التربية والثقافة	-	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	-	-
الهاتف العادي والخليوي	٦	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	١	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	-	-
الموظفون- إدارة	٣	-
عدم تطبيق قوانين	٦	-
مواضيع مختلفة	١	-
المجموع	٢٨	١

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠١١

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	١	-
السياسة والامن	١١	٢
المال والاقتصاد والمصارف	١	-
التربية والثقافة	١	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	١	-
الهاتف العادي والخليوي	٤	٢
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	٢	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	٥	٢
الموظفون- إدارة	-	-
عدم تطبيق قوانين	١	-
مواضيع مختلفة	-	-
المجموع	٢٧	٦

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠١٢

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٢	٢
السياسة والامن	١٦	٩
المال والاقتصاد والمصارف والجمارك	٢	-
التربية والثقافة	١	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	٤	-
الهاتف العادي والخليوي	١	٣
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	٣	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	٣	١
الموظفون- إدارة	٢	-
عدم تطبيق قوانين	٢	١
مواضيع مختلفة	٢	-
المجموع	٣٨	١٦

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠١٣

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	-	-
السياسة والامن	١	-
المال والاقتصاد والمصارف	١	-
التربية والثقافة	-	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	١	-
الهاتف العادي والخليوي	-	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	-	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	-	-
الموظفون- إدارة	-	-
عدم تطبيق قوانين	-	-
مواضيع مختلفة	-	-
المجموع	٣	-

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠١٤

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	١	-
السياسة والامن	١	١
المال والاقتصاد والمصارف	١	-
التربية والثقافة	-	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	٢	-
الهاتف العادي والخليوي	-	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	١	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	-	-
الموظفون- إدارة	-	-
عدم تطبيق قوانين	-	-
مواضيع مختلفة	-	-
المجموع	٦	١

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠١٥

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٣	١
السياسة والامن	-	١
المال والاقتصاد والمصارف	-	١
التربية والثقافة	١	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	٤	١
الهاتف العادي والخليوي	-	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	-	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	١	١
الموظفون- إدارة	-	-
عدم تطبيق قوانين	٣	١
مواضيع مختلفة	-	-
المجموع	١٢	٦

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠١٦

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٢	٢
السياسة والامن	١	-
المال والاقتصاد والمصارف	-	-
التربية والثقافة	١	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	-	-
الهاتف العادي والخليوي	-	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	١	١
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	١	-
الموظفون- إدارة	-	-
عدم تطبيق قوانين	-	-
مواضيع مختلفة	١	-
المجموع	٧	٣

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠١٧

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٢	-
السياسة والامن	٨	١
المال والاقتصاد والجمارك والمصارف	٧	-
التربية والثقافة	-	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	-	-
الهاتف العادي والخليوي	-	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	١	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	١	١
الموظفون- إدارة	-	-
عدم تطبيق قوانين	٤	-
مواضيع مختلفة	-	-
المجموع	٢٣	٢

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠١٨

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٥	-
السياسة والامن	-	-
المال والاقتصاد والمصارف	٢	-
التربية والثقافة	-	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	-	-
الهاتف العادي والخليوي	-	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	٤	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	١	-
الموظفون- إدارة	٦	-
عدم تطبيق قوانين	١	-
مواضيع مختلفة	-	-
المجموع	١٩	-

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠١٩

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٦	١
السياسة والامن	١٠	٢
المال والاقتصاد والجمارك والمصارف	٧	-
التربية والثقافة	-	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	١	-
الهاتف العادي والخليوي	٣	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	١٠	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	٥	-
الموظفون- إدارة	٤	١
عدم تطبيق قوانين	١٢	-
مواضيع مختلفة	٥	-
المجموع	٦٣	٤

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠٢٠

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٢	١
السياسة والامن	٦	-
المال والاقتصاد والجمارك والمصارف	١٢	-
التربية والثقافة	٥	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	-	-
الهاتف العادي والخليوي	١	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	٢	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	١٠	١
الموظفون- إدارة	٢	-
عدم تطبيق قوانين	٦	-
مواضيع مختلفة	-	١
المجموع	٤٦	٣

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠٢١

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	-	١
السياسة والامن	٥	-
المال والاقتصاد والجمارك والمصارف	٤	-
التربية والثقافة	-	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	-	-
الهاتف العادي والخليوي	-	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	٢	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	٤	-
الموظفون- إدارة	-	-
عدم تطبيق قوانين	١	-
مواضيع مختلفة	-	
المجموع	١٦	١

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠٢٢

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٣	١
السياسة والامن	٧	-
المال والاقتصاد والمصارف	٢٠	-
التربية والثقافة	٨	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	٥	-
الهاتف العادي والخليوي	٤	-
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	٤	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	٧	-
الموظفون- إدارة	٣	-
عدم تطبيق قوانين	٢	-
مواضيع مختلفة	٣	-
المجموع	٦٦	١

توزيع الأسئلة والاستجوابات المقدمة في العام ٢٠٢٣

الموضوع	الأسئلة	الاستجوابات
القانون والقضاء	٩	-
السياسة والامن	٦	-
المال والاقتصاد والمصارف	٣١	-
التربية والثقافة	٤	-
المشاريع والأشغال والتعهدات	٦	-
الهاتف العادي والخليوي	٤	١
الصحة والاستشفاء والأدوية والبيئة	٥	-
الطاقة (النفط والكهرباء والمياه)	٤	-
الموظفون- إدارة	٤	-
عدم تطبيق قوانين	٥	-
مواضيع مختلفة	٣	-
المجموع	٧٦	١